

فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجع الحسابات أسبابها وسبل تضيقها

أ. أحمد حابي

أ.د. مليكة حفيظ شبايكي

جامعة الجزائر 3

ملخص:

تناولت هذه الدراسة تحليل فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجع الحسابات، ومعرفة الأسباب المؤدية إليها وسبل تضيقها. بحيث تم ربط أسبابها وسبل تضيقها بثلاثة أطراف أساسية، يتمثل الطرف الأول في مستخدمي القوائم المالية، والطرف الثاني في مراجع الحسابات، والطرف الثالث في الهيئات والتنظيمات المهنية للمراجعة. وخلصت الدراسة إلى أن فجوة التوقعات لا يمكن القضاء عليها كلياً، ويمكن تضيقها أو الحد منها بوضع حلا لأسباب الثلاثة الرئيسية، وأن الدور الأساسي يقع على الهيئات والتنظيمات المهنية للمراجعة. الكلمات المفتاحية:

فجوة توقعات المراجعة، فجوة المعقولة، فجوة الأداء، مستخدمي القوائم المالية، مراجع الحسابات، الهيئات والتنظيمات المهنية للمراجعة، توقعات مستخدمي القوائم المالية، أداء مراجع الحسابات.

Résumé:

Cet article vise à présenter l'écart par apports aux attentes des utilisateurs de l'information financière, pour connaître leur origines et des solutions pour le diminuer.

pour cela, on a lié leur origines et leur solutions par trois éléments fondamentaux, qui sont les utilisateurs de l'information financière, les auditeurs, les organisation professionnelles de l'audit.

On a conclu qu'on peut pas corriger l'écart par apports aux attentes des utilisateurs de l'information financière définitivement, mais par trouver des solutions qui le diminuer.

مقدمة:

إن عدم تطابق أداء مراجع الحسابات مع توقعات مستخدمي القوائم المالية، يسبب فجوة يطلق عليها فجوة التوقعات، حيث لقيت هذه الفجوة محاولات عديدة لفهمها وتحديد نطاقها وأسباب وجودها، واختلفت وجهات النظر في أسبابها وسبل تضيقها، فمنهم من يرى أن السبب مرتبط بالتوقعات غير المعقولة لمستخدمي القوائم المالية، ومنهم من يرى أن السبب يرتبط بالأداء غير المرغوب فيه لمراجع الحسابات وأن توقعات مستخدمي القوائم المالية معقولة. وبناء على ما سبق يمكن طرح الأسئلة التالية:

فيما تتمثل فجوة التوقعات؟، وماهي الأطراف المرتبطة بها؟، وما هي الأسباب المؤدية إليها وما سبل تضيقها؟.

وللإجابة على هذه الأسئلة سنتطرق إلى النقاط التالية:

فجوة التوقعات: مفهومها ومكوناتها؛

الأطراف المرتبطة بفجوة التوقعات؛

فجوة التوقعات: الأسباب المؤدية إليها وسبل تضيقها.

أولاً- مفهوم فجوة التوقعات ومكوناتها: لقيت فجوة التوقعات اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين سواء كانوا مهنيين أو أكاديميين، بحيث تعددت تعريفاتها والأسباب التي رجحت لحدوثها، وتعددت الزوايا التي ينظر إليها من خلالها، فالبعض يستخدمها للتباين بين مراجع الحسابات ومستخدمي القوائم المالية في نطاق واجبات ومسؤوليات مراجع الحسابات وفق ما تقتضيه المهنة، في حين يستخدمها البعض الآخر للاختلاف في الأداء المهني لمراجع الحسابات من حيث الجودة ومعايير الأداء عن الأداء المتوقع تحقيقه لمستخدمي القوائم المالية، فيما يستخدم آخرون للإشارة إلى التباين في أهداف المراجعة بين مهنة المراجعة ومستخدمي القوائم المالية. وتشير فجوة التوقعات بشكل عام إلى الفجوة أو الاختلاف بين الواقع والتوقع ويقصد بالواقع هو واقع مهنة المراجعة. أما المتوقع، فهو ما يتوقعه مستخدمو القوائم المالية من مراجع الحسابات.

1- تعريف فجوة التوقعات: يمكن تعريف فجوة التوقعات بأنها الفرق بين مايقوم به أو يمكن أن يقوم به مراجع الحسابات، وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم به مراجع الحسابات على أساس توقعات مستخدمي القوائم المالية المطلوبة منهم²²⁵.

2- مكونات فجوة التوقعات: تتكون فجوة التوقعات من جزئين نذكرهما كالتالي:

– **فجوة المعقولة (فجوة الجهل):** هي الفجوة التي تنتج عن الاختلاف بين توقعات مستخدمي القوائم المالية من مراجع الحسابات، وما يستطيع القيام به بصورة معقولة (الأداء المعقول للإنجاز). فهي تنم عن توقعات غير معقولة.

– **فجوة الأداء:** هي الفجوة التي تنتج عن الاختلاف بين التوقعات المعقولة لمستخدمي القوائم المالية ولما يجب أن يقوم به مراجع الحسابات، وأدائهم الفعلي. فهي تنم عن توقعات معقولة وأداء غير مرغوب فيه. وتنقسم هذه الفجوة بدورها إلى قسمين وهما:

● **فجوة قصور المعايير (فجوة عجز المعايير)**

● **فجوة نقص الأداء (فجوة عدم كفاية الأداء)**

ثانياً- الأطراف المرتبطة بفجوة التوقعات: ترتبط فجوة التوقعات بثلاثة أطراف أساسية، يتمثل الطرف الأول في مستخدمي القوائم المالية والطرف الثاني في مراجع الحسابات، والطرف الثالث في الهيئات والتنظيمات المهنية للمراجعة. هذه الأطراف لها دور أساسي في توسيع أو تضيق فجوة التوقعات.

ثالثاً- الأسباب المؤدية لفجوة التوقعات: هناك العديد من الأسباب المؤدية لفجوة التوقعات نذكر أهمها:

1- الأسباب المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية: ترجع هذه الأسباب لعدم فهم مستخدمي القوائم المالية لدور ومسؤولية مراجع الحسابات، وتدخل هذه الأسباب تحت فجوة المعقولة، ويمكن تصنيف هذه الأسباب إلى صنفين وهي كالتالي:

– **المراجع كضمان لدقة القوائم المالية وقدرة المؤسسة على الإستمرارية**

– **المراجع مسنول عن اكتشاف الأخطاء والغش و الأعمال غير الشرعية**

2- الأسباب المرتبطة بمراجع الحسابات: وترجع هذه الأسباب للأداء غير المرغوب فيه لمراجعي الحسابات وتدخل ضمن فجوة نقص الأداء، ويمكن تقسيمها إلى سببين، وهما كالتالي:

– **الشك في استقلالية مراجع الحسابات**

– **إنخفاض جودة الأداء لمراجع الحسابات**

²²⁵ محمد سلمي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص21.

3- الأسباب المرتبطة بالهيئات والتنظيمات المهنية للمراجعة: وترجع هذه الأسباب للأداء غير المرغوب فيه لمراجع الحسابات وتدخل ضمن فجوة قصور المعايير، وتتمثل في قصور التقارير المحاسبية عن مسايرة التغيرات في توقعات مستخدمي القوائم المالية.

رابعاً- سبل تضيق فجوة التوقعات: تتمثل هذه السبل في ثلاثة نذكر فيما يلي:

1- سبل تضيق الأسباب المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية:

- إيضاح وتحديد دور المراجع كضمان لدقة القوائم المالية وقدرة المؤسسة على الاستمرارية:

يتوجب على الهيئات المنظمة لمهنة المراجعة العمل على إيضاح وتحديد دور المراجع في إيداء الرأي حول مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية في مزاولة نشاطها في المستقبل القريب²²⁶.

- **تحديد دور المراجع كمسئول عن اكتشاف الأخطاء والغش و الأعمال غير الشرعية:**

يتوجب على مستخدمي قوائم المالية أن يعلم بأن إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن الأخطاء والغش والأعمال غير الشرعية²²⁷.

2- سبل تضيق الأسباب المرتبطة بمراجع الحسابات:

- **تدعيم استقلال مراجع الحسابات:** حرصاً على دعم استقلال وحياد مراجع الحسابات وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في تقاريره وتضيق فجوة التوقعات، وعدم ممارسة إدارة المؤسسة الضغط عليه للسير في ركبها وللمحافظة على استقلاله، يتوجب تكاثف جهود ثلاثة أطراف تتمثل في مراجع الحسابات، والهيئات التنظيمية لمهنة المراجعة، ومساهمي المؤسسة، وتكون أدوارهم كالتالي:

- يتوجب على مراجع الحسابات أن يتمتع بمظهر المستقل وتعكس تصرفه الظاهرة هذا الاستقلال، وكذلك عليه أن يتمتع بالاستقلال في الحقيقة ويتمثل الاستقلال الحقيقي في الأمانة الفكرية²²⁸.

- **زيادة وعي المساهمين بتفعيل دور الجمعية العامة للشركة** بتقرير تعيين وعزل مراجع الحسابات لتدعيم استقلاله، وبالرغم أن معظم قوانين دول العالم تفرض هذه الدور، إلا أن الواقع العلمي يظهر تقاعس المساهمين عن ممارسة دورهم في ذلك، ومن ثم انفردت الإدارة بممارسة هذا الدور، وهو الأمر الذي يمكن الإدارة من التأثير على المراجع ومن ثم يفقد استقلاله²²⁹.

- **يتوجب على الهيئات التنظيمية لمهنة المراجعة العمل على تدعيم استقلال المراجع وتطوير الوسائل الكفيلة بذلك مثل لجان المراجعة والتغيير الإلزامي للمراجع الخارجي**²³⁰.

- **رفع جودة الأداء لمراجع الحسابات:** يجب تفعيل الدور الذي تلعبه الهيئات التنظيمية لمهنة المراجعة، بحيث يمكن توجيه مهنة المحاسبة والمراجعة في المسار الصحيح في الممارسة العلمية. وذلك من خلال نظام رقابة جودة الأداء، ومن خلال تنامي المساءلة القانونية للمراجعين وسبل توفير الاستقلال الكافي لهم والعمل على توفير جودة المراجعة. بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الهيئات في وضع معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني ورقابة مدى الالتزام بتطبيقها²³¹.

²²⁶ محمد سلمي راضي، المرجع السابق، ص 42.

²²⁷ محمد سلمي راضي، المرجع السابق، ص 42.

²²⁸ محمود شعبان حسين أحمد، فجوة التوقعات بين المجتمع المحلي و مراجعي الحسابات وسبل تضيقها دراسة تحليلية لأراء: مراجعي الحسابات، مدراء البنوك، موظفي ضريبة الدخل - في قطاع غزة فلسطين، رسالة تخرج ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتمويل بكلية التجارة جامعة غزة، غزة، فلسطين، 2007، ص 34.

²²⁹ محمد سلمي راضي، المرجع السابق، ص 41.

²³⁰ محمد سلمي راضي، المرجع السابق، ص 42.

²³¹ محمد سلمي راضي، المرجع السابق، ص 42.

3- سبل تضيق الأسباب المرتبطة بالهيئات التنظيمية لمهنة المراجعة: إن الهيئات والتنظيمات المهنية للمراجعة تلعب عدة أدوار حيوية في تضيق فجوة التوقعات نذكر منها ما يلي²³².

- تطوير تقارير المراجعة وتقييمها بصورة مستمرة بما يؤدي إلى الوفاء بتوقعات مستخدميها، والتأكد من زيادة فاعليتها في الاتصال بين المراجع ومستخدميها.

- القيام بدراسة لتوقعات مستخدمي القوائم المالية، والعمل على مطابقة معيير المحاسبة والمراجعة وفقاً لتوقعاتهم، حتى تساهم هذه المعايير في تضيق فجوة التوقعات.

- العمل على تثقيف مستخدمي القوائم المالية بنور ومسئولية مراجع الحسابات، وذلك من خلال إقلمة النورات والنشرات والمؤتمرات التثقيفية.

- إن سبل التضيق المرتبطة بلمسيبات الثلاثة الأساسية لفجوة التوقعات التي تم عرضها سابقاً تمثل إطار إستراتيجية شاملة ومتكاملة لتضيق أو الحد من فجوة التوقعات، وليس القضاء عليها كلياً، إذ القضاء عليها يعتبر أمراً مستحيلاً.

الخاتمة:

بناءً على ماسبق توصلت الدراسة إلى استنتاجات وتوصيات نذكرها كالتالي:

- الاستنتاجات:

- بناء على ما تم عرضه في الدراسة السابقة توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- أن فجوة التوقعات هي نتاج عدم توافق توقعات مستخدمي القوائم وأداء مراجع الحسابات.

- إن أسباب فجوة التوقعات تنتج عن ثلاث أطراف، الطرف الأول مستخدمو القوائم المالية، الطرف الثاني مراجع الحسابات، الطرف الثالث الهيئات والتنظيمات المهنية للمراجعة.

- أن توقعات مستخدمي القوائم المالية تحتوي على جزء معقول وآخر غير معقول.

- إن فجوة التوقعات لا يمكن القضاء عليها كلياً بل يمكن الحد منها أو تضيقها.

- إن الهيئات والتنظيمات المهنية للمراجعة لها الدور الفعال للحد أو التضيق من فجوة التوقعات.

- التوصيات:

- بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تلخيص بعض التوصيات في النقاط التالية:

- يجب على الهيئات والتنظيمات المهنية للمراجعة دراسة توقعات مستخدمي القوائم المالية ووضع حلول لتوقعاتهم المعقولة.

- يتوجب على الهيئات والمنظمات المهنية للمراجعة العمل على إيضاح وتحديد دور ومسئوليات مراجع الحسابات، وجعلها تتماشى مع توقعات مستخدمي القوائم المالية.

- يجب على الهيئات والتنظيمات المهنية للمراجعة تدعيم استقلالية مراجع الحسابات، وكذلك تحديد الأنشطة الأخرى من غير خدمة المراجعة.

- يجب على الهيئات والتنظيمات المهنية للمراجعة وضع إجراءات صارمة لمعاقبة مراجع الحسابات عند مخالفته لمعايير المراجعة، حتى تفعل من أدائه ويكون ذا جودة.

- قائمة المراجع:

- 1- محمد سامي راضي، موسوعة المراجعة المتقدمة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2011.
- 2- محمود شعبان حسين أحمد، فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات وسبل تضيقها -دراسة تحليلية لأراء مراجعي الحسابات، مدراء البنوك، موظفي ضريبة الدخل - في قطاع غزة فلسطين، رسالة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتمويل بكلية التجارة جامعة غزة، غزة، فلسطين، 2007.

²³² محمد سلمي راضي، المرجع السابق، ص42.

النفط والتداعيات الاقتصادية للربيع العربي

د.طويل أسيا

جامعة البليدة 2

ملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر ثورات الربيع العربي على إقتصاديات الدول المعنية ،و إظهار حاجة دول الربيع العربي الماسة إلى الإستثمارات الأجنبية ،كما وقد وفرت الدراسة رؤية واضحة لحجم الإستثمارات الأجنبية الهاربة من عدم الإستقرار التي صاحب الثورات لعربية على إقتصادياتها المتداعية بسبب عدم الإستقرار . واستنتجت الدراسة، إلى إعتقاد دول الربيع العربية على الإستثمار الأجنبي كعمول أساسي لإستثمارات توفير فرص عمل في إقتصادياتها. عدم الإستقرار في دول الربيع و خفض تصنيفها الائتماني ساعد في تسريع هروب الإستثمارات الأجنبية منها مما أدى إلى خفض حجم الإستثمارات الأجنبية في عموم المنطقة ،وانعكس ذلك على تفاقم مشكلة البطالة ، وارتفاع معدلات الفقر ، وإنخفاض معدلات الإنتاج ، أكثر عرضة لأي تراجع محتمل في أسعار النفط ، كما أن تكلفة ثورات الربيع العربي الإقتصادية أكبر من قدرة هذه الإقتصاديات على التحمل في ظل أزمة مالية دولية يعيشها العالم. و أوصت الدراسة بخطوات يمكن العمل على تنفيذها عربياً .

الكلمات المفتاحية: ثورات الربيع العربي ، الإستثمارات الأجنبية ، أسعار النفط ، البطالة.

Abstract

The present study aimed to identify the impact of Arab revolts spring on their economies. to show the urgent need for the Arab States for foreign investment. The study has provided a clear vision for the volume of foreign investments from non- fugitive Stability that the owner of the revolutions of the Arab economies crumbling because of the instability. The study concluded, to the adoption of spring countries Arab foreign investment as a financier essential for investments to create jobs in their economies. Instability in the countries of the spring, lowering its credit rating helped accelerate the flight of foreign investment from them, which led to a reduction of the volume of foreign investments in the pan dotted , and reflected on the growing problem of unemployment , and that the cost of the revolutions of the Arab Spring Economic greater than the ability of these economies to endure under international financial crisis. experienced by the world. The study recommended steps and can work on implementing an Arab.

Key words: Arab Spring, foreign investments, oil prices, unemployment.

مقدمة

من المُتَوَقَّع أن يبلغ مُتوسط النمو الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 4.1 في المائة في عام 2011، أي ما يزيد بنصف نقطة مئوية عن تنبؤنا بشأن المتوسط السنوي

في مايو/أيار. ويُعزى هذا التطور الإيجابي في جانب كبير منه إلى زيادات في الإنفاق العام عززت الطلب في أنحاء المنطقة، وزيادات في إنتاج النفط في معظم بلدانها المصدرة للنفط، وانتعاش أسرع من المتوقع للإنتاج الصناعي في مصر. وفضلاً عن ذلك، تحسنت آفاق النمو في إيران بعد سريان مفعول نظام إصلاح إعانات الدعم والبدء في تحقيق مكاسب الكفاءة. أما التراجع الطفيف لمعدل النمو في المنطقة إلى 3.8 في المائة في عام 2012 فيرتبط بشكل رئيسي بتباطؤ متوقع في النمو العالمي من المحتمل أن يؤدي إلى هبوط إنتاج النفط وأسعاره. وعلى الرغم من تحسن آفاق النمو في المنطقة هذا العام مقارنة بما تنبأنا به في مايو/أيار إلا أن الشكوك والاحتمالات المجهولة زادت مع إزدياد مخاطر الإنكماش العالمي. فتراجع الطلب من أوروبا سيؤثر بصورة سلبية على البلدان المستوردة للنفط في شمال أفريقيا، إذ أنه سيُضغف إيراداتها من الصادرات وتحويلات مغتربيه. وسيؤدي هبوط أسعار النفط إلى انخفاض النمو في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، لكنه سيكون مبعث إرتياح للبلدان النامية المستوردة للنفط. وعلى خلاف عام 2008، عندما كانت لدى بلدان المنطقة إمكانيات مالية وفيرة للتصدي لتحديات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فإن المستجندات السياسية والاقتصادية الراهنة أضعفت المراكز المالية لبلدان كثيرة وأوهنت قدرتها على الاستجابة بزيادة الإنفاق في حالة وقوع أزمة عالمية أخرى. ولذلك، من الضروري أن تسعى المنطقة لتحقيق استقرار الوضع السياسي والأوضاع الاقتصادية الكلية لتبديد المخاوف وعدم اليقين في المنطقة وإستنهاض الإستثمار والنشاط الإقتصادي.

وهناك بعض الشواهد على توسع النشاط الإقتصادي في الأشهر الأخيرة في البلدان السائرة على طريق التحول. فقد عاد الإنتاج الصناعي في مصر وتونس إلى مستويات ما قبل ثورات الربيع العربي، الأمر الذي ينبئ بأن هذه البلدان ماضية في المسار المعتاد للتحول السياسي. علماً بأن النمو الإقتصادي يُستعاد بوتيرة سريعة، في المتوسط، في أعقاب التحول السلس إلى نظام ديمقراطي. وعلى غرار التجارب المماثلة في مناطق أخرى، أدت زيادة الشكوك الناشئة عن التحولات السياسية المصاحبة لثورات الربيع العربي إلى إرتفاع علاوات المخاطر في البلدان المتأثرة بالإضطرابات. وتراجعت الإستثمارات الخاصة ومعدلات النمو نتيجة لارتفاع تكلفة رأس المال. وفي البلدان ذات المستويات المحدودة للحيز المالي المتاح، مثل المغرب والأردن جرى توسيع نطاق البرامج الاجتماعية للاستجابة للمطالب الشعبية على حساب برامج الإستثمارات العامة. وعلى النقيض من ذلك، لم تتأثر الإستثمارات في بلدان مجلس التعاون الخليجي تأثراً كبيراً بفضل الدور المهيمن للاستثمارات العامة. وتتضمن المخاطر السائدة هناك إستمرار ضعف نمو الائتمان المتاح للقطاع الخاص وقيود التنفيذ المتصلة بمشروعات الإستثمار العامة. ولتحقيق هذا الهدف فقد إتبعت المنهج التحليل الوصفي والموضوعي للدراسة ولذي يقود إيجاد العلاقة بين الموضوعين .

من خلال الإجابة بدقة وإختصار على الأسئلة التالية :

- مدي تأثر تداعيات أزمة الإقتصاديات الربيع العربي على المنطقة ؟

- الربيع العربي والنفط ؟

- ماهو مستوى الإنتاج النفط الجزائري من هذه التداعيات ؟

أولاً :أسباب نشوب ثورات الربيع العربي :

لقد كان هنالك العديد من الأسباب²³³ التي أدت إلى الربيع العربي قد عانت تونس ومصر واليمن وسوريا وليبيا طوال الفترة السابقة من تردي الأحوال المعيشية ، وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة ، وإنخفاض معدلات الإنتاج ، إرتفاع الفجوة بين طبقات الشعب وبصفة خاصة الفترة ما

²³³ إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام، التاريخ 2013 ، ساعة 17:00، موقع :

http://www.un.org/development/desa/policy/wesp/index.shtml

بين 2000 – 2010 ، حيث لم يتجاوز نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي لذلك الدول من 4-5% ، طبق لتقديرات صندوق النقد الدولي لقد كان للربيع العربي العديد من التأثيرات السلبية الاقتصادية على بلدان نشوب الثورات ، فلقد زادت تلك الثورات من انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي ، فعند مقارنة المؤشرات التنبؤية الصادرة عن البنك الدولي في شهر يناير 2011 ، وأبريل 2011 ، نجد أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي²³⁴ في منطقة المينا " منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " قد انخفض من 4.5% إلى 3.1% أي انخفاض بمقدار 1.8% وبالنظر إلى وقع الدول مثل الأزمة السورية .

ثانيا : تداعيات الربيع العربي على بلدان الثورات :

لقد كان للربيع العربي العديد من التأثيرات السلبية الاقتصادية علي بلدان نشوب الثورات، فلقد زادت تلك الثورات من انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، فعند مقارنة المؤشرات التنبؤية الصادرة عن البنك الدولي في شهري يناير 2011، وأبريل 2011، نجد أن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في منطقة المينا "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" قد انخفض من 4.5 % لي 3.1%، أي انخفاض بمقدار 1.8 %، وبالنظر إلي واقع الدول، نجد أن المؤشرات التنبؤية للناتج المحلي الإجمالي المصري قد انخفضت بنسبة 4.8%، وفي تونس انخفضت بنسبة 3.3%، أما في الأردن فقد انخفضت بنسبة 1.5 % . نظراً لارتفاع معدلات تدفق العمالة بين البلدان العربية، فقد شهدت بعض المناطق عودة العمالة الموجودة لديها إلى بلادها، كما حدث بالنسبة للعمالة المصرية التي كانت متواجدة في ليبيا، فقد نزحت جميعها إلى مصر خوفاً من الحرب الأهلية الدائرة هناك، مما زاد من معدلات البطالة. وبالنظر على المدى القصير نجد أن هناك ثمة ثلاثة مخاطر رئيسية ، وهي توترات الأسواق المالية، والتدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة، وارتفاع أسعار الغذاء، وهي من أكبر التحديات التي تواجه تلك الدول.

أ- تداعيات الربيع العربي على الإقتصاد تونس :

جدول رقم 01 " التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الإقتصاد التونسي % "

البيان	2009	2010	2011
النمو في الناتج المحلي الاجمالي	3	3.7	-2.5
التضخم	3.5	4.4	6.4
الميزانية (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)	-2.7	-2.6	-6
الحسابات الجارية (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)	-2.8	-4.7	-8.9

Source: www.afdb.org, 11 march. 2011

تشير المؤشرات إلى انتكاسة كبيرة قد حلت بالإقتصاد التونسي، والذي بلغت نسبة العجز بالميزانية حوالي 6% في عام 2011م، أي عجز عن العام السابق له بمقدار 3.4%. هذا ويرجع انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وعجز الميزانية إلى ارتفاع حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات وتراجع الإيرادات السياحية، وارتفاع معدلات التضخم.

ب- تداعيات الربيع العربي على الإقتصاد مصري :

بالفعل تعاني مصر من تباطؤ النمو الاقتصادي بها، كما تشهد انخفاض في نسبة الاستثمار وانخفاض في حركة الصادرات والواردات، وارتفاع أسعار الغذاء، كما هو موضح بالجدول (02). علاوة علي ذلك فقد شهدت مصر انخفاض هائل في عدد السائحين بنسبة 45% في

²³⁴ التقرير الإقتصادي ، " الإقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية " ، إصدار سنوي ، العدد 19 الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، لعام 2011 .

منتصف عام 2011م²³⁵، مما كان له بالغ الأثر علي الاقتصاد المصري باعتبار أن السياحة أحد أهم الموارد الاقتصادية لديها، وبعد أن حققت الدولة جذب أعداد كبيرة من السائحين في العام 2010²³⁶.

جدول رقم 02 " التأثيرات المختلفة للربيع العربي علي الاقتصاد المصري (%) "

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الاستثمارات	20.9	22.4	19.2	18.9	16.3
العائد الحكومي	27.7	27.8	27.7	25.1	24.7
الحسابات الجارية	2.1	0.5	-2.3	-2.0	-1.9
التبادل التجاري	7.9	23.9	-0.6	-5.0	-9.1

Source: IMF, World Economic Outlook, September, 2011.

ج-الأثر الاقتصادي الأزمة السورية²³⁷:

نسب القتال في سوريا في أضرار اقتصادية كبيرة ، بما في ذلك تدمير الممتلكات التجارية والسكنية والبنية التحتية ومرافق الإنتاج ، كما أثرت الجزاءات الاقتصادية سلباً على الاقتصاد السوري ، إذ تسبب الخطر النفطي في خسارة في عائدات الصادرات بما يقارب 4 بلايين دولار ، مما أدى إلى انخفاض في الإيرادات الحكومة بنحو 25% في عام 2012 . تأثر الأردن ولبنان بصفة خاصة من جراء ركود الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود مع سوريا وإنخفضت كثيراً بسبب الأزمة تدفقات رؤوس الأموال والسياحة ، وهي عوامل كانت إلى وقت قريب تحرك التوسع الاقتصادي في تلك البلدان ، وبعد خفضت قيمة الليرة السورية في كانون الثاني / يناير 2012 ، إرتفع الطلب على العملات الأجنبية في العديد من الدول المجاورة ، و اضطر المصرف المركزي الأردن إلى رفع أسعار الفائدة وبيع احتياطي العملات الأجنبية لصون الدينار الأردني وإنخفضت فيه الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي .

جدول رقم 03 " التأثيرات المختلفة للربيع العربي علي الاقتصاد السوري (%) "

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
التضخم	157.2	182.3	177.1	188.2	209.6
إجمالي الاستثمارات	21.4	20.1	22.1	24.3	25.2
العائد الحكومي	22.7	20.1	23.9	21.8	21.0
الحسابات الجارية	-7.0	-4.7	-10.2	-4.5	-5.3
التبادل التجاري	-0.2	-1.3	-3.6	-3.9	-6.1

Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011

لقد تفاقمت بسوريا²³⁸ التي تشدد وتحتدم بها الأزمة الآن مستويات التضخم. كما تشير المؤشرات إلي أن حساباتها الجارية كنسبة من الناتج قد انخفضت بنسبة 5.3% في عام

²³⁵ African Development Fund "AFDB", The Revolution in Tunisia: Economic Challenges and Prospects, 11 March, 2011.

²³⁶ إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام ، شبكة الانترنت ، موقع :

<http://www.shtml.index/wesp/Policy/desa/development.en/org.un>

²³⁷ ربيع نصر ، زكي محشي ، خالد أبو إسماعيل ، "الأزمة السورية الجنور والآثار الاقتصادية والاجتماعية " ، المركز السوري لبحوث لسياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة ، كانون الثاني 2013 ، ص 35 .

2011م، نظراً لقلة تدفق رؤوس الأموال إليها، كذلك لهروب المستثمرين خشية القلاقل المنتشرة بالبلاد. و إلى انخفاض حجم التبادل التجاري بنسبة 6.11%، بما يشير إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وارتفاع أسعار النفط بدرجة كبيرة.

د- الربيع العربي ودول مجلس التعاون الخليجي :

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فالوضع مختلف تماماً، حيث أنها لم تتأثر بالشكل الكبير نتيجة لاندلاع الثورات بالدول المجاورة لها، فعلي العكس من دول الربيع العربي ذاتها، فقد جنت دول الخليج ثمار تلك الثورات، وحقت مكاسب هائلة من وراء تلك الثورات، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط، مما تسبب في جني دول الخليج (وعلي الأخص الإمارات والسعودية وقطر) أرباح طائلة من ارتفاع أسعار النفط²³⁹.

1-الربيع العربي والإمارات العربية المتحدة :

تشير مؤشرات الجدول السابق إلى ارتفاع صادرات النفط لدولة الإمارات، ويرجع ذلك للقلق الذي انتاب دول العالم إزاء الربيع العربي. لذلك، فقد استطاع الاقتصاد الإماراتي تحقيق نمواً ملحوظاً خلال عام 2011م، ورغم أن إجمالي الاستثمارات سجلت بعض التراجع، إلا إن رصيد الحساب الجاري أحرز نمواً كنسبة من الناتج بما بلغ حوالي 10.3% في عام 2011م.

جدول رقم 04 " التأثيرات المختلفة للربيع العربي علي الاقتصاد الإماراتي (%) "

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي	258.2	314.8	270.3	302.0	358.1
إجمالي الاستثمارات	23.8	22.5	23.9	19.3	19.1
العائد الحكومي	33.1	38.6	25.3	28.3	32.9
الحسابات الجارية	6.0	7.4	3.0	7.0	10.3
صادرات النفط	73.8	103.0	68.1	77.5	103.6

.Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011

2-الربيع العربي والمملكة العربية السعودية :

تشير مؤشرات المملكة إلى ارتفاع نسبة الحسابات الجارية من الناتج، فقد قفزت من 14.9% في عام 2010م إلى 20.6% في عام 2011م، بما يدل علي استقطاب المملكة للمزيد من رؤوس الأموال. وقد وجدت المملكة بيئة خصبة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، وخصوصاً عامي 2010 و2011م، بما مكنها من إحراز مركز متقدم في جذب الاستثمارات الأجنبية طبقاً لمؤشرات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010م، فالمستثمر دائماً ما يبحث عن بيئة الأعمال التي تتصف بالاستقرار السياسي والإقتصادي، حتى يتمكن من ممارسة أعماله بحرية وبدون مخاوف أو قلاقل.

²³⁸ ربيع نصر ، زكي محشي ، خالد أبو إسماعيل ، نفس مرجع سبق ذكره ، ص 36
²³⁹ عبد الخالق عبد الله ، "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس اقتصاد الخليجي " ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، أبريل 2012 ، ص 3 .

جدول رقم 05 " التأثيرات المختلفة للربيع العربي علي الاقتصاد السعودي (%) "

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الاجمالي	179.8	213.6	168.8	192.6	226.1
اجمالي الاستثمارات	20.5	22.8	25.2	22.9	20.3
العائد الحكومي	50.4	66.0	41.0	48.9	50.8
الحسابات الجارية	24.3	27.8	5.6	14.9	20.6
صادرات النفط	205.6	281.4	163.3	215.5	290.9

Source: IMF, World Economic Outlook, September 2011.

مما سبق يتضح أن دول مجلس التعاون الخليجي استفادت من الربيع العربي، وتمكنت من تحقيق مكاسب اقتصادية من خلاله، بل لا يزال هناك فرص أخرى سانحة، حيث بإمكان دول الخليج جذب السائحين الغير راغبين في زيارة دول الثورات، للقيام بزيارات سياحية لديها، كما أن ارتفاع أسعار النفط سيعزز من وضع تلك الدول في منظمة الأوبك، كما يتوقع أن تشهد المنطقة طفرة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وجدير بالملاحظة أن نتائج التحليل تشير إلى أن الاقتصاد السعودي استطاع تجاوز عام 2011م بجدارة اقتصادية، فرغم التحديات التي واجهها مثله مثل بقية الاقتصاديات العربية في سياق الربيع العربي، وأيضاً بدافع أزمات مديونيات الاتحاد الأوروبي والاقتصاد الأمريكي، فقد تمكن الناتج المحلي الإجمالي السعودي من تخطي حاجز الاثنى تريليون ريال (بلغ حوالي 2163 مليار ريال)، بمعدل نمو 28% عن العام السابق. وقد أحرزت كافة مكونات الناتج الرئيسية نمواً إيجابياً، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للقطاع الصناعي التحويلي حوالي 15%، وبلغ نمو قطاع الاتصالات والنقل حوالي 10.1%، والتشييد والبناء حوالي 11.6%، والتجارة حوالي 6.4%، في حين نمت خدمات المال والتأمين بحوالي 2.7% .

وبالنسبة لتحليل ملامح موازنة عام 2012م للمملكة فتشير نتائج التحليل إلى أن مكامن السياسة الاقتصادية السعودية في ضوء هذه الموازنة تقوم على منهج التوسع بشكل رئيسي، وخاصة في ضوء رفع سقف المصروفات المقدرة لعام 2012م إلى حوالي 690 مليار ريال، وهو الرقم الأعلى في تقدير هذه المصروفات في تاريخ المملكة.

ثالثاً: الإعتماد على النفط ينذر بمستقبل غير مضمون وغير مستقر :

وتطل التوازنات المالية²⁴⁰ المدى المتوسط قوية في العديد من دول الخليج ولكن التقديرات تذهب إلى أن سعر التعادل لنفط بلدان مجلس التعاون الخليجي ككل قد زاد من 49 دولار لبرميل في عام 2008 إلى 79 دولار في عام 2012 ، مما يجعل البحرين وعمان أكثر عرضة لأي تراجع محتمل في أسعار النفط وتتراوح فوائض الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي بين ما يقارب ب8% من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ما يعادل 40% في الكويت .وبخلاف ذلك ، أدى إرتفاع المتوسط

²⁴⁰ Sharp, J., Egypt in Transition, Congressional Research Service, 21 September, 2011.

السنوي الأسعار النفط إلى متفاقمة الاختلالات الخارجية في البلدان المستوردة للنفط في عام 2012 ، كما تزايد عجز الميزانية في الأردن ولبنان وسوريا .

1-أوضاع سوق النفط العالمي المتوقعة وتأثيرها على الدول العربية المصدرة له :

وقدّرت منظمة الأوبك أن عرض النفط²⁴¹ من البلدان المنتجة خارجها قد ارتفع بمقدار نصف مليون برميل يوميا خلال عام 2012، بينما تتوقع أن يزيد عرض هذه البلدان خلال عام 2013 بمقدار 900 ألف برميل يوميا. وسوف تأتي معظم الزيادة في العرض من الولايات المتحدة الأميركية وكندا وجنوب السودان والبرازيل وأستراليا، بينما سينخفض العرض الذي ستقدمه كل من النرويج والمكسيك و سوريا والمملكة المتحدة. ويشير التقرير إلى أن إنتاج منظمة الأوبك وفقاً لمصادر ثانوية قد بلغ 30.37 مليون برميل يوميا في شهر ديسمبر/كانون الأول 2012، وهو ما يقل بنحو 465 ألف برميل يوميا مقارنة بشهر نوفمبر/تشرين الأول 2012. إضافة إلى ذلك كله فمن المهم الإشارة إلى الدور الذي تلعبه المخزونات من النفط الخام²⁴² والمنتجات لدى الدول المستهلكة الرئيسية في التأثير على حركة الطلب على النفط وعلى مستوى الأسعار.

2- أوضاع البلدان العربية المستوردة للنفط :

تدهور البيئة الخارجية التي تواجهها البلدان العربية غير المصدرة للنفط مع استمرار ارتفاع أسعار الغذاء والوقود في الأسواق العالمية، وتدهور النشاط الاقتصادي لدى الشركاء التجاريين لاسيما في أوروبا حيث تزايد إلى حد كبير درجة الترابط الاقتصادي بين أوروبا ودول منطقة جنوب المتوسط لاسيما بلدان المغرب العربي حيث يؤدي انخفاض بمقدار 1% في معدل النمو الاقتصادي إلى انخفاض بمقدار 0.6% في كل من الجزائر وتونس ونحو 0.4% في المغرب، وأقل من ذلك نسبياً في مصر والأردن .

كما أن هذه البلدان تتأثر بطبيعة الحال بصدمات الناتج في دول مجلس التعاون الخليجي، فارتفاع إجمالي الناتج المحلي بمقدار 1% في دول المجلس يؤدي إلى زيادة كبيرة في الناتج في بلدان الشرق الأوسط وشمال المستوردة للنفط وبلدان المشرق (مصر والأردن وسوريا) تبلغ 0.55% و 0.4% على الترتيب خلال سنة واحدة، كما يكون للصدمة تأثير متوسط على بلدان المغرب العربي (ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا) تبلغ 0.2% في المتوسط ومن هنا أهمية القسم الأول الذي عرضنا فيه للتطورات المتوقعة في دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان المصدرة للنفط²⁴³

3-المشكلات الاقتصادية لدول الربيع العربي ثلاثية الأبعاد:

²⁴¹ مجدى صبحي ، تقارير ، "اتجاهات الاقتصاد العالمي لعام 2013 وتأثيرها على الإقتصادات العربية " ، مركز الجزيرة للدراسات ، مكة المكرمة ، السعودية ، 4 فيفري 2013 .

²⁴² راجع حول أهمية المخزون في معالجة قام بها الكاتب مجدي صبحي " ماهو إتجاه الأوبك في إجتماعنا القادم ! أهمية الاتجاهات الطويلة المدى في إتخاذ القرارات " ، مجلة عالم الإستثمار ، دبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، مايو / أيار 2009 .

²⁴³ وأنظر في عرض هذه الوعود وإستحالة الوفاء بها في مصر ، مقالين للكاتب مجدي صبحي ، " الإقتصاد في برامج مرشحي الرئاسة وعود ضخمة وآليات تنفيذ غير واضحة " ، جريدة الأهرام 20 مايو/ أيار 2012 ، وأنظر أيضا مجدي صبحي "التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البرنامج الرئاسي هل هي برنامج عملي قابل للتنفيذ ؟" ، جريدة الأهرام 20 يوليو /تموز 2012 .

البعد الأول: تواجه هذه الدول تراجعاً واضحاً في معدلات النمو ومن ثم في إيراداتها العامة، في الوقت الذي تميل فيه تكاليف المعيشة نحو الارتفاع لأسباب كثيرة، منها قيود العرض المصاحبة لظروف الثورة، وحرص الحكومات الجديدة على رفع الحد الأدنى للأجور دون أن يصاحب ذلك نمو مماثل في الناتج المحلي ..

البعد الثاني: هو العجز الكبير في المالية العامة لدول الربيع العربي بسبب تزايد الإنفاق العام الناجم عن حرص الحكومات على إستيفاء الإحتياجات الأساسية للسكان وتحسين مستوياتها، في الوقت الذي تميل فيه الإيرادات العامة نحو الانخفاض بسبب تراجع معدلات النمو وانخفاض قدرة الممولين على دفع الضرائب، ويتسبب العجز المالي الحالي في ارتفاع الدين العام المحلي إلى مستويات غير مستدامة، وإلى حد ما الدين الخارجي .

البعد الثالث: وهو التراجع الكبير في موارد النقد الأجنبي لهذه الدول وإستنزاف إحتياطياتها منه نتيجة لخروج رأس المال وتراجع موارد النقد الأجنبي التقليدية بصفة خاصة عوائد السياحة، فضلاً عن توقف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً للظروف السياسية غير المواتية. على سبيل المثال تتعرض موارد مصر الرئيسة من النقد الأجنبي حالياً لضربات حادة، خصوصاً صادراتها السلعية وإيراداتها من السياحة، نظراً للتراجع الكبير في أعداد السائحين بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تتعرض له البلاد حالياً. فمُنذ بدء الثورة حتى الآن تراجع الإحتياطي المصري من النقد الأجنبي بنحو 19 مليار دولار نتيجة لخروج رؤوس أموال أجنبية بمقدار 8.8 مليار دولار، ودفع 4.9 مليار دولار لخدمة الديون الخارجية المصرية (قوائد وأقساط سداد)، وتحويل 2.6 مليار من قطاع البترول ودفع 2.6 مليار لاستيراد السلع التموينية²⁴⁴

بين هذه الأبعاد الثلاثة نجد أن إستيفاء الإحتياجات الأساسية للجماهير من رفع في مستويات الأجور وزيادات في مستويات المعاشات التقاعدية ورفع لمخصصات الدعم الحكومي للسلع والخدمات المختلفة التي تقدمها الدولة، والرغبة في تحسين مستويات الخدمات التي تؤديها المؤسسات العامة، سواء الإنتاجية أو الخدمية، يحتل أولوية أولى لدى صانع السياسة الإقتصادية في مرحلة ما بعد الثورة، حتى يشعر المواطن بأن هناك تحسناً في أوضاعه نتيجة لها، وهو ما يرفع من الإنفاق العام لتلك الدول على نحو غير مسبوق. على سبيل المثال قدر العجز المبدئي للميزانية العامة المصرية في عام 2012 بـ 134 مليار جنيه (22 مليار دولار تقريباً)، غير أن التقديرات الجديدة تصل بهذا العجز إلى 182 مليار جنيه (30 مليار دولار) وهو عجز تنوء إمكانات الدولة عن تحمله على المدى الطويل.

رابعاً: مستوى الإنتاج النفطي الجزائري من هذه تداعيات الربيع العربي :

كشفت²⁴⁵ منظمة الدول المصدرة لنفط "أوبك" عن تسجيل الإنتاج الجزائري لاستقرار نسبي خلال الفترة الممتدة ما بين مارس وأفريل عام 2013 ، أن معدل سعر البترول الجزائري "صحاري بلند " بلغ 109.37 دولار للبرميل ، مسجلة تراجعاً نسبياً بفعل مؤشرات عودة النفط الليبي إلى السوق . وحسب التقرير الفصلي للمنظمة الدولية ، أن متوسط سعر النفط الجزائري بلغ في مارس عام 2013 108.95 دولار للبرميل مقابل 108.09 دولار للبرميل ، مسجلاً تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.86 % نتيجة بروز مؤشرات عودة النفط الليبي "السيدير" المطلوب كثيراً في السوق الدولية والمنافس الرئيسي للبترول الخفيف الجزائري ، إلى جانب "بوني لايت " النيجري أيضاً "موربان "الإمارتي .

²⁴⁴ محمد إبراهيم السقا ، "مشكلات الاقتصادية الربيع العربي" أستاذ الإقتصاد ، جامعة الكويت ، جريدة الإقتصادية ، العدد 6654 ، 30 ديسمبر 2011 .

²⁴⁵ المنظمة المصدرة للنفط " أوبك " ، التقرير الفصلي ، 2013 .

ظل البترول الجزائري²⁴⁶ مستفيدا من الوضع السائد في السوق والظروف الصعبة التي يمر بها الإنتاج الليبي والنيجيري ، ومع ذلك لا يزال معدل إنتاج البترول الجزائري في تراجع مقارنة بالمستوى المسجل في 2012. حيث تفقد الجزائر 45 ألف برميل يوميا ، أي ما يعادل 4.5 مليون دولار يوميا ، بمتوسط سعر يقدر ب 100 دولار للبرميل الواحد ، أي أن ما ينقص من الإيرادات الإجمالية يصل 135 مليون دولار وسنويا 1.6 مليار دولار في حالة بقاء التراجع في نفس المعدل تقريبا . علما أن الصادرات النفطية الجزائرية تمثل حوالي 36% من إجمالي الإيرادات مقابل 40% للغاز والباقي للمشتقات والمواد البترولية .

1- الإمدادات الجزائرية من النفط :

ساهم تراجع الإمدادات الجزائرية من الغاز الطبيعي إلى أوروبا ، في انتعاش الطلب عن شركة غازيروم الروسية ، التي أعلنت أن وارداتها من الغاز إلى أوروبا ارتفعت بنحو 16% ، لتصل إلى 162.7 مليار متر مكعب خلال سنة 2013 ، من مجموع إنتاج وصل إلى 487.4 مليار متر مكعب ، ارتفاعاً في صادرات الغاز الجزائرية إلى أوروبا إذا انقطعت الإمدادات التي تصل عن طريق أوكرانيا ، وإذا تدهور الموقف السياسي غير المستقر في ليبيا ، أو زادت حدة الإضطرابات الأمنية في العراق ، سينخفض إنتاج النفط عن المستوى المتوقع في هذه البلدان ، عكس الجزائر في سنة 2014 كما هو موضح في²⁴⁷ :

جدول رقم 06 "الجزائر - تحليل إمدادات النفط الخام - مارس 2014"

تغيير في الشهر الماضي	فبراير 2014 حجم (ب/د)	مارس 2014 حجم (ب/د)	
59952	498113	558065	صادرات النفط الخام
-	5000	5000	ارتفعت أقل المكثفات في الخام
59952	493113	553065	صافي الصادرات الخام
(33000)	563000	530000	مصفاة التكرير - شمال المصافي
-	25000	25000	مصفاة التكرير - المصافي الداخلي
(33000)	588000	555000	فرع- مجموع السعرات مصفاة للتجهيز
-	17000	17000	الإضافة إلى مصفاة لاستخدام الذاتي من النفط الخام
(33000)	605000	572000	

²⁴⁶ حفيظ صوالي ، "الجزائر تخسر 4.5 مليون دولار يوميا لتراجع الإنتاج" ، جريدة الخبر الجزائرية ، الخميس 15 ماي 2014 ، ص 07 .

²⁴⁷ الجزائر الأعلى عربيا في إنتاج المحروقات ، التقرير السنوي للمعهد التمويل الدولي ، واشنطن 2014 .

			مجموع السرعات مصفاة
26952	1098113	1125065	إمدادات النفط الخام

Source :country Report May 2014 "Algeria Generate on April 30th2014". Economist Intelligence unit Limited 2014 .London.

أن الإقتصاد الجزائري في المركز الرابع كأكبر إقتصاد في العالم العربي للعام 2012 بنحو 197 مليار دولار ، بسبب ضخامة إنتاجها النفطي المقدر بنحو حوالي مليوني برميل يوميا وتصدير 85 مليار مترمكعب من الغاز ، وهو من أعلى مستويات الإنتاج في الدول العربية . أن المركز الرابع الجزائر كأقوى إقتصاد لا يرجع كفاءة الإقتصاد وتحرك رؤوس الأموال وإنما يرجع أساساً بقوة الدخل الذي يعتمد أساساً على مداخل النفط والغاز إلى تطوير مصادر أخرى للنمو لوضع حد لإعتماد الجزائر على النفط والغاز اللذين يمثلان حالياً حوالي 40% من إجمالي الناتج الداخلي .

الخاتمة

الثورات التي غيرت وجه العالم العربي ، غيرت أيضا إقتصاد الأسوء في أغلب الحالات إذا التي ستقيم ما يسمى ب الربيع العربي إنتمائيا سيكون التقييم واضحاً ومؤسفاً . إن الثورات العربية يمكن أن تؤدي إلى تحويل الإقتصادات العربية أو بعضها على الأقل إلى إقتصادات قوية ولها تأثير في المنطقة بمعنى إقتصادات تضاهي الإقتصادات الأوروبية، فهذا التوقع يحوي جانباً من الحقيقة أو الواقع، وذلك لأنه ما يمكن أن تتمخض عنه هذه التحركات والمطالبات الشعبية قد يصب مباشرة في خانة تنقية البيئة الاقتصادية ورفع معدل الإنتاجية وتحسين مستوى التنافسية التي تؤدي بدورها إلى تحسين مستوى الأداء الاقتصادي. ولعل أبرز ما يمكن أن تؤدي إليه ثورات الربيع العربي هو : القضاء أو على الأقل الحد من الفساد والهدر من خلال سيادة القانون والإتيان بحكومات شعبية تخضع للرقابة والمساءلة. ومما لا شك فيه هو أن الحكومات التي ستتلو رحيل أنظمة الحكم الحالية في الدول العربية ستكون أكثر حرصاً على مصالح دولها وشعوبها، والتي تأتي المصالح الاقتصادية في مقدمتها ما سيؤدي إلى تحسين الشروط التجارية لها التي سيكون لها تأثير كبير على أدائها الاقتصادي.

النتائج :

- ✓ لاقتصاد العربي إقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، يتسم بضعف البنية الإنتاجية التي تعجز عن تأمين التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل للأجيال الشابة، وهو على درجة عالية من الانكشاف على الخارج؛
- ✓ ثمة تقديرات تشير إلى خروج قرابة 30 مليار دولار من البلاد منذ بداية الربيع العربي؛
- ✓ يمكن للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط ، إذا لم تفقد سيادتها على مواردها النفطية أن تستفيد من الميل الموضوعي والمستدام الأسعار النفط نحو الزيادة بسبب كون العالم يتوجه نحو فترة ما بعد النفط ؛
- ✓ توقع أن يسجل معدل النمو للمنطقة العربية مزيداً من التراجع إلى 3.4 في المئة عام 2013، قبل أن يعود إلى المسار التصاعدي عام 2015 مع نمو مرتقب بنحو 4.3 %؛

- ✓ يسجل النمو العالمي معدلات ضعيفة عند نسبة 2.3% في 2012، و 2.4 في المئة لعام 2013، ليعود إلى الارتفاع التدريجي المتواضع عند نسب تقدر بنحو 3.1% و 3.3% لعامي 2014 و 2015 على التوالي؛
- ✓ يسجل معدل النمو للمنطقة العربية مزيداً من التراجع إلى 3.4% عام 2013، قبل أن يعود إلى المسار التصاعدي عام 2015 مع نمو مرتقب بنحو 4.3%.

قائمة المراجع :

- 1-إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام ، سنة 2013 ، ساعة 17:00 .
- 2-التقرير الإقتصادي ، " الإقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية " ، إصدار سنوي ، العدد 19 الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، لعام 2011 .
- 3-إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام ، شبكة الانترنت .
- 4-African Development Fund "AFDB", The Revolution in Tunisia: Economic Challenges and Prospects, 11 March, 2011.
- 5-ربيع نصر ، زكي محشي ، خالد أبو اسماعيل ، "الازمة السورية الجذور والآثار الإقتصادية والإجتماعية " ، المركز السوري لبحوث لسياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة ، كانون الثاني 2013 .
- 6-عبد الخالق عبد الله ، "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس اقتصاد الخليجي " ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، أفريل 2012 .
- 7-Sharp, J., Egypt in Transition, Congressional Research Service, 21 September, 2011.
- 8-مجدي صبحي " ماهو إتجاه الأوبك في إجتماعنا القادم ! أهمية الاتجاهات الطويلة المدى في إتخاذ القرارات " ، مجلة عالم الإستثمار ، دبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، مايو / أيار 2009 .
- 9- مجدي صبحي ، تقارير ، "إتجاهات الإقتصاد العالمي لعام 2013 وتأثيرها على الإقتصادات العربية " ، مركز الجزيرة للدراسات ، مكة المكرمة ، السعودية ، 4 فيفري 2013 .
- 10- وأنظر في عرض هذه الوعود وإستحالة الوفاء بها في مصر ، مقالين للكاتب مجدي صبحي ، " الإقتصاد في برامج مرشحي الرئاسة وعود ضخمة وآليات تنفيذ غير واضحة " ، جريدة الأهرام 20 مايو/ أيار 2012 ، وأنظر أيضا مجدي صبحي "التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البرنامج الرئاسي هل هي برنامج عملي قابل للتنفيذ ؟" ، جريدة الأهرام 20 يوليو /تموز 2012 .
- 11-محمد إبراهيم السقا ،"مشكلات الإقتصادية الربيع العربي" أستاذ الإقتصاد ، جامعة الكويت ، جريدة الإقتصادية ، العدد 6654 ، 30 ديسمبر 2011 .
- 12-المنظمة المصدرة للنفط "أوبك"، التقرير الفصلي ، 2013 .
- 13-حفيظ صواليلي ، "الجزائر تخسر 4.5 مليون دولار يوميا لتراجع الإنتاج " ، جريدة الخبر الجزائرية ، الخميس 15 ماي 2014 ، ص 07 .
- 14-الجزائر الأعلى عربيا في إنتاج المحروقات ،التقرير السنوي للمعهد التمويل الدولي ، واشنطن ، 2014 .